الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين

جديد الإقتصاد

ANEA

مجلة اقتصادية علمية محكمة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين

مجلة جديد الإقتصاد – مجلة إقتصادية علمية محكمة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين – العدد 07–ديسمبر 2012

National Association of Algerian Economists

Djadid El-iktissad

ANEA

Economic and scientific Review Issued by the National Association of Algerian Economists

المقالات باللغة العربية :

- الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر.
- العقار الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية.
- التسيير المستدام للموارد المائية ودوره في رفع فعالية الزراعة في الصحراء الجزائرية.
- إستراتيجية تسيير الموارد المائية وأهميتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي: الواقع والمأمول.
- تسيير العقار الفلاحي في الجزائر: الأزمة والحلول.
- تمويل القطاع الزراعي في السودان: التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها.
- أهمية التطوير والتحديد الريفي في تحقيق أهداف التنمية – نموذج موريتانيا –

Articles in foreign languages:

- Le programme agricole de l'Algérie .
- Sécurité alimentaire de l'Algérie Quelle stratégie ?
- Les problèmes de manque d'eau en Algérie : une réalité qui fait peur.
- La politique alimentaire en Algérie de l'autosuffisance à la sécurité alimentaire.
- Algérie : bilan de politique de développement agricole et rurale.

العدد 07

ديسمبر 2012

ISSN : 1112-7341

Volume 07

December 2012

ISSN : 1112-7341

مـجلـة جديد الاقتـصـاد

مجلـة علميـة دوريـة وطنيـة محكمـة، تصـدر عـن الجمعيـة الوطنيـة للاقتصـاديين الجزائريين– تتضمن الأبحاث والدراسات الاقتصادية –.

مدير المجلة : أ. د. سعدان شبايكي .

رئيس التحرير: أ. د. مليكة حفيظ.

هيئة التحرير:

- أ. محمد امين مازون.
- أ.خديجة سليماني.
- أ.حنان شناق.
- أ. نادية مغني.

اللجنة العلمية:

1- أ.د.رابح زبيري.....جامعة الجزائر03.
2- أ.د.محمد صالح.....جامعة الجزائر03.
3- أ.د سعدان شبايكي..... جامعة المدية.
4- أ.د.علي خالفي.....جامعة الجزائر03.
5- أ.د. مسيكة بعداش.....جامعة الجزائر03.
6- أ.د. مليكة حفيظ.....جامعة الجزائر03.
7- د.عبد الرشيد بن ديب .....جامعة الجزائر03.
8- د.ربيعة حملاوي..... جامعة الجزائر03.
9- أ.شفير أحمين.....جامعة الجزائر03.
10- أ.سكندر مكرسي..... وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

مقر المجلة

الجمعيـة الوطنيـة للاقتصـاديين الجزائـريين – جامعـة الجزائـر 03 – دالـي ابراهيم. الجزائر.

العنوان البريدي: ص ب رقم 424 الشراقة– الجزائر–.

الهاتف / فاكس: 213(0)21.91.01.11+

البريد الالكتروني للمجلة : revue.anea@gmail.com

العدد رقم: 07– ديسمبر 2012 ر.د.م.د: 1112–7341 : ISSN

قواعد النشر بالمجلة

- تفتح المجلة صفحاتها لنشر المقالات والأبحاث الاقتصادية للأساتذة الجامعيين والباحثين والإطارات المسيرة في المؤسسات الاقتصادية والإدارات العمومية وجميع الهيئات.
- يكون المقال جديدا لم يسبق نشره في مجلة أو عرضه في ملتقى.
- التقيد بالشروط العلمية للبحث، مع هيكلة المقالة كالآتي: ملخص لا يزيد عن 10 أسطر بلغتين، بشرط أن تكون إحداهما اللغة العربية، الكلمات المفتاحية، مقدمة تتضمن أهداف وإشكالية الموضوع، المضمون، الإحالات وخاتمة تتضمن أهم النتائج، قائمة المراجع المستخدمة.
- استخدام الأرقام لتفريع فقرات المقالة، وترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا.
- أن يكون نص المقالة خاليا من أي خطأ لغوي أو مطبعي.
- تكتب المقالة بخط وورد Arabic Transparent بحجم 14 بالنسبة للنص العربي، وبحجم 12 للأرقام في عرض النص، و12 بالنسبة للاتينية بخط Times New Roman.

- كتابة اسم ولقب كاتب المقال، درجته العلمية والمهنية، عنوان البحث، المؤسسة التي يعمل بها، مع ذكر رقم الهاتف أو الفاكس، البريد الالكتروني، في ورقة مستقلة عن البحث.
- إرسال المقال المقترح عبر البريد الالكتروني anea.dz@gmail.com أو إيداعه في شكل ورقي والكتروني على مستوى أمانة تحرير المجلة بمقر الجمعية على مستوى المدرج "ج" بجامعة الجزائر3.
- لا يقل المقال عن 12 صفحة ولا يزيد عن 20 صفحة من مقاس حجم المجلة.
- مقاس الصفحات 15 سم X 22 سم، مع الهوامش: 2سم من كل الجهات.
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.
- تخضع المقالات للتحكيم العلمي من طرف لجنة الخبراء من جامعات ومراكز بحث وطنية وأجنبية.
- لا ترد المقالات لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- يتم إبلاغ كاتب المقال بقرار لجنة الخبراء.

ملاحظة: الآراء التي يعبر عنها الباحثون لا تلزم المجلة.

كلمة العدد

لقد شهد قطاع الفلاحة في الجزائر تقلبات وعدم استقرار من وضع قانوني ذي محتوى سياسي إلى آخر، فمن التسيير الذاتي في بداية الستينات إلى الثورة الزراعية في نهاية السبعينات ثم التراجع عنها في الثمانينات إلى التجديد الريفي في الألفينات.

إن كل هذه المراحل التي مرت بها الفلاحة في الجزائر أثرت على القطاع تأثيرا بدى في تذبذب التنمية الفلاحية وعدم قدرتها على مواكبة احتياجات البلد إلى غاية اليوم من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم تكيفها ومواكبتها للتطورات الحاصلة في عالم الفلاحة التي أصبحت صناعة، كما تسبب عدم الإستقرار كذلك في الفقدان التدريجي لمساحات كبيرة من الأراضي الفلاحية التي اخترقتها الطرق وأكلها الإسمنت المسلح.

وأمام تزايد العجز في تحقيق معدلات تنمية فلاحية مقبولة والثقل المتزايد لفاتورة واردات الغذاء التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية في الجزائر، فإن الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين رأت أن تجمع خبراء في التنمية الفلاحية في مدينة الجزائر العاصمة يومي 27 و 28 فيفري 2011 للتناول المستفيض للمشكلات المرتبطة بالتنمية الفلاحية، واقتراح حلول تمس كل المناحي في هذا القطاع الإستراتيجي، عبر اختيار مجموعة محاضرات لباحثين مرموقين يسرنا أن نقحمها لكم في هذا العدد الخاص.

رئيس الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين (مدير المجلة)

الاستاذ الدكتور سعدان شبايكي

مقالات العدد

1. الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر.أ. د/ اسماعيل عرباجي.
2. العقار الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية.أ.د/عبد الله بدعيدة.
3. التسيير المستدام للموارد المائية ودوره في رفع فعالية الزراعة في الصحراء الجزائرية. أ/ محسن زوبيدة، أ/ يلس شاوش فاطمة الزهراء.
4. إستراتيجية تسيير الموارد المائية وأهميتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي: الواقع والمأمول. أ/بارك نعيمة، أ/ بن داودية وهيبة.
5. تسيير العقار الفلاحي في الجزائر: الأزمة والحلول. د/ سليمان ناصر.
6. تمويل القطاع الزراعي في السودان: التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها. د/ مصطفى محمد مسند.
7. أهمية التطوير والتجديد الريفي في تحقيق أهداف التنمية – نموذج موريتانيا – د.محمد عبد الرحيم بن حمادي.
8. Le programme agricole de l'Algérie .Dr. CHAIB BAGHDAD.
9. Sécurité alimentaire de l'Algérie Quelle stratégie ?. Dr Foued CHEHAT.
10. Les problèmes de manque d'eau en Algérie : une réalité qui fait peur. Pr. Brahim Mouhouche.
11. La politique alimentaire en Algérie de l'autosuffisance à la sécurité alimentaire. Lebeche rabih.
12. Algérie : bilan de politique de développement agricole et rurale. Pr. Slimane BEDRANI, Dr. Amel BOUZID.

الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر

د/ اسماعيل عرباجي

إن تصاعد و تفاقم التهديد للأمن الغذائي في العالم بصفة عامة وفي بلدان العالم الثالث بصفة خاصة يبلغ مستويات حرجة ويشكل سيفا مسلطا فوق الرؤوس في عالم يشتد فيه التنافس للسيطرة على الأسواق واستخدام الغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي قصد الهيمنة والسيطرة على ثروات بلدان العالم الثالث و العربي منها.

إن ارتفاع استيراد المواد الغذائية في بلدان العالم الثالث، أدى إلى هزات قوية أصابت الأمن الغذائي نتيجة لقصور الطاقة الإنتاجية الزراعية عن تأمين حاجات الاستهلاك مما يجعل هذه البلدان عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخارجية، بما يتناقض مع مصالحها.

إن الجزائر واعية بأهمية الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وبأهمية تطوير الفلاحة وتوفير كل الشروط اللازمة لنجاحها وهي واعية أن تحريك التنمية وتطويرها والتركيز على تحسين وتطوير الإنتاج الزراعي بالذات هو المخرج الوحيد من التبعية لقوى الهيمنة الخارجية.

إن العجز الغذائي في العالم اليوم يعني التبعية الغذائية التي تعني بدورها الخضوع لمخططات و أطماع و مصالح الدول المصدرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الجزائر في الماضي، قامت بإصلاحين زراعيين، الأول يتمثل في الإصلاح الزراعي الذي أقر الحد الأدنى للملكية الزراعية والاستيلاء على الأراضي الزائدة مباشرة بعد الاستقلال، أما الثاني فقد عرف بميثاق الثورة الزراعية الصادر سنة 1971، لقد كان القاسم المشترك بين السياستين هو تحديث القطاع الزراعي و تحسين تقنياته.

عند تقويم هاتين المرحلتين، إذا اعتبرنا أن تحديث القطاع الزراعي كان أهم أهداف السياسة الزراعية فإننا نشير إلى أنه إذا كان التحديث يعني زيادة استعمال الجرارات واستخدام الأسمدة الكيماوية، فإن الجزائر قد حققت نجاحا في هذا المجال لكن إذا نظرنا إلى مدى تأثير هذا التحديث على الإنتاجية الزراعية فإنه لم يعطي النتائج المرجوة منه وبالتالي هذه السياسة لم تمكن من تقليص الهوة بين الطلب والعرض ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج ولا في تحديث القطاع الزراعي.

لتحديد الأهداف المرجوة في القطاع الفلاحي والزراعي لابد من وضع إستراتيجية شاملة و كاملة تأخذ بعين الاعتبار التعرف على المحددات والعراقيل التي تتفاعل مع بعضها مكونة المناخ المحدد لتنمية الزراعة، إذ أن عدم تحديد تلك المحددات والعراقيل والتعرف عليها قد يدفع إلى صياغة غير واقعية من خلال تحديد أهداف وآليات لا تتماشى مع الواقع الفعلي لظروف الزراعة الجزائرية الحالية.

العقار الفلاحي و أثره على التنمية الزراعية

أ.د/عبد الله بدعيدة

ان العقار هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية أساسها الأرض أو المجالات الترابية. هذه العلاقات تطبعها عوامل تاريخية واقتصادية وقانونية وتهيئة المحيط وهي من صلاحيات السياسات العمومية وزيادة عن هذه الخصائص فإن مسألة العقار تقع في لب كل النقاشات والرهانات وتبقى الوسيلة الأساسية في تحديد ونجاح كل سياسات التنمية الزراعية. إن هذه المسألة تهم كل قوى المجتمع وخاصة السلطات العمومية التي ينتظر منها الإجراءات التي يجب القيام بها قصد منهجية متكاملة ومتجانسة ومتوازنة لجميع المجالات، حيث أن تهيئة الأراضي ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي تشكل عنصرا أساسيا في إستراتيجية التنمية الزراعية وبصفة عامة، ومنذ العهد الاستعماري فإن العامل السياسي يبقى الأكثر تأثيرا في طريقة طرح أو معالجة إشكالية العقار.

إن التدهور الكبير للعقار الفلاحي بسبب الضغط المستمر للإنسان على المساحات الزراعية تضررت كثيرا بفعل عوامل إنسانية وطبيعية قد يتسبب في وضعية لا يمكن توقع آثارها. إن استخدم العقار استخداما عقلانيا في النشاطات المختلفة والمرتبطة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع نابعة من متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب مساهمة كل القطاعات وخبراء المجتمع في تحقيق الاستخدام الأمثال في ظل التوازن والتكامل القطاعي والجغرافي. كذلك فإن العقار هو بمثابة الوعاء الذي لا يمكن لأي نشاط إنساني أن تقوم له قائمة إلا في ظل تواجد العقار مهما كانت مساحته وطبيعة موقعه.

ومن هنا يبدو أن تحقيق تنمية زراعية بمعناها الواسع بما يترتب عنها من تحسين في مستوى معيشة أفراد المجتمع يرتبط بمدى كفاءة استخدام العقار في الأغراض التي تلبى حاجات المجتمع المتزايدة عبر الزمن. إن الاستخدام الأمثال للعقار بما يستجيب لمتطلبات التنمية الزراعية سوف يؤدي لا محالة إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع في التوزيع والاستفادة من عائدات العقار على المستويين القطاعي والجغرافي.

التسيير المستدام للموارد المائية ودوره في رفع فعالية الزراعة في الصحراء الجزائرية

أ/ محسن زوبيدة
جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-

أ/ يلس شاوش فاطمة الزهراء
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-

Résumé:

Le Sahara algérien couvre environ 78% du territoire national donc plus de 02Million km^2 de la surface de pays; il contient des ressources en eau limitées et non régulières d'une part, et d'autre part, on constate une augmentation accrue de la population qui exige une demande énorme pour le développement et la croissance économique; ce qui évoque une problématique d'eaux qu'on doit la résoudre dans le proche avenir.

Aussi on constate une grande pression sur la demande en eaux existantes si on prend en considération les problèmes de pollution des eaux potable dans la région.

Certaines wilayats telles que Ouargla et El-oued qui souffrent de la remontée des eaux, causée par la mauvaise utilisation des ressources souterraines en eau telle que L'albien, dans l'irrigation des palmerais. On constate aussi, les pertes en eaux due par un réseau de distribution très vétuste50%; l'assainissement des eaux usées qui rencontre beaucoup de difficultés ne fonctionne pas convenablement, surtout lors de la tombée des pluies.

Donc la gestion durable des ressources en eaux est devenue une nécessité pour la conduite d'eau dans les bassins hydrographiques, Et la recherche de la durabilité des ressources en eau est une condition de la durabilité des activités humaines et l'activité économique et sociale en général et de l'agriculture en particulier.

ce travail fournira des données sur les ressources en eaux dans le désert du bassin hydrographique, et les problèmes liés à l'eau avant que le niveau, Diagnostic l'Agence du bassin hydrographique Saharien, dans ce dernier de définir le rôle des

bassins hydrographiques dans l'approche de gestion intégrée de l'eau dans le bassin Saharien algérien et leur rôle dans l'augmentation de l'efficacité de l'activité agricole dans le Sahara algérien.

Mot clés: les ressources en eaux dans le Sahara algérien, le Bassin Hydrographique, Agence de Bassin Hydrographique, gestion intégrée d'eau, L'agriculture.

الملخص:

الصحراء الجزائرية تغطي حوالي 87% من التراب الوطني، أي أكثر من 02 مليون كلم^2 من المساحة الكلية للبلاد، حيث تتوفر على موارد مائية محدودة وغير منتظمة من جهة، ومن جهة أخرى تشهد نموا سكانيا متزايدا، والحاجة المتزايدة لمتطلبات التنمية والتطور الاقتصادي، الأمر الذي يجعلها تعرف أزمة مائية تعد من أكبر رهانات المستقبل وما زاد ضغط ندرة الموارد المائية، تلوث الكثير من الأوساط المائية بالمنطقة.

كما تعاني من ظاهرة صعود المياه في بعض الولايات: كورقلة والوادي؛ الناتجة عن الاستعمال المكثف للطبقات المائية الدنيا (الألبيان) لسقي النخيل، والكميات الهائلة المفقودة من المياه أثناء التوزيع المقدرة بـ 50%، خاصة مع سقوط الأمطار القوية التي تزيد الوضع سوءا، بالإضافة إلى تدهور أحوال السكنات الذي أصبح من المشاكل المطروحة في المنطقة الصحراوية.

إذا التسيير المستدام للموارد المائية أصبح كضرورة لتسيير المياه في الأحواض الهيدروغرافية، والبحث عن استدامة الموارد المائية يعتبر شرط لاستدامة الأنشطة البشرية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والنشاط الزراعي بشكل خاص.

في هذا العمل سوف نقدم معطيات حول الموارد المائية في الحوض الهيدروغرافي بالصحراء والمشاكل المتعلقة بالمياه المطروحة على مستواه، تشخيص لوكالة الحوض الهيدروغرافي بالصحراء، لنحدد في الأخير دور مقاربة الأحواض الهيدروغرافية في التسيير المتكامل للمياه

في حوض الصحراء الجزائرية ودورها في رفع فعالية النشاط الزراعي في الصحراء الجزائرية.

الكلمات الدالة: الموارد المائية في الصحراء الجزائرية، الأحواض الهيدروغرافية، وكالة الحوض الهيدروغرافي، التسيير المتكامل للمياه، الزراعة.

إستراتيجية تسيير الموارد المائية وأهميتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي الواقع والمأمول

أ/ بارك نعيمة -كلية الاقتصاد-جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر.
أ/ بن داودية وهيبة-كلية الاقتصاد-جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر.

تشكل ندرة الموارد المائية في الدول العربية هاجساً كبيراً يحد من تنفيذ الخطط والبرامج المائية، الإنمائية والخدمية، وقد أثر ذلك على رفاهية المواطن العربي وإنتاجيته وصحته وبيئته. إن مستوى استخدامات المياه أصبح معياراً حقيقياً لتحديد مدى تقدم المجتمع وتطوره.

يزداد الاهتمام بوضع المياه في الوطن العربي نظراً لشحها والحاجة الماسة لها في مختلف مجالات التنمية، وتعتبر إدارة مياه الأمطار عن طريق ما يعرف بحصاد المياه من الوسائل المتاحة للتصدي لشح المياه بالدول العربية.

وتعد التنمية الزراعية المستدامة مهمة مستمرة طويلة الأمد تتصف بالشمولية والتكاملية والتعددية، وتنطلق في العملية البنائية من الأسفل إلى الأعلى وفق مبدأ الاعتماد على النفس، وهذا يتطلب توفر الإرادة السياسية القادرة على والراغبة في إحداث تغييرات هيكلية لبنية المجتمع في ظل التخطيط الشامل، كما تتطلب العدل في التوزيع والمشاركة الجماهيرية، والبيئة المؤسسية المناسبة وبخاصة ما يتعلق بالإصلاح الزراعي والمؤسسات الريفية، وإدارة التنمية الريفية. مع التركيز على سياسات الاستثمار من زاوية إعادة توزيعه بين الوحدات المختلفة في إطار التنمية الريفية المتكاملة.

وأصبح التحدي الرئيسي للأفراد هو كيفية صون هذه المياه وتنميتها والمحافظة على استدامتها باستخدامها بالشكل الأمثل وإدارتها بكفاءة عالية مع الأخذ بعين الاعتبار استمرارية الحياة وتلبية حاجات الأجيال القادمة وتحقيق التنمية الزراعية.

تسيير العقار الفلاحي في الجزائر

الأزمة والحلول

د/ سليمان ناصر– أستاذ بجامعة ورقلة

يشكل الأمن الغذائي محور اهتمام الأمم في العصر الراهن، وذلك لما يوفره من استقلال وعزة وكرامة في حالة تحققه، وبالتالي إلغاء التبعية إلى الخارج وما ينتج عنها من شروط وقيود مهينة، وهو الشيء الذي جعل هذا الأمن الغذائي مقدماً على الأمن العسكري، ومثال ذلك عندما أحصى الله تبارك وتعالى نعمه على قريش، إذ قال : "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم في خوف" (سورة قريش/ آية 3 و4).

وبالنسبة للجزائر، وبالرغم من كل السياسات المنتهجة منذ الاستقلال، والملايير التي تخصص سنوياً في البرامج التنموية للدولة من أجل النهوض بقطاع الزراعة فقد بقي هذا القطاع بعيداً عن المستوى المطلوب، وعن أداء دوره في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر، إذ أن فاتورة الاستيراد السنوية للمواد الغذائية ما فتئت تتزايد باستمرار، ولا زالت أسعار أهم المنتجات الزراعية الأساسية السنوية فوق القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وتبقى من أهم جوانب هذه المشكلة طريقة تسيير العقار الزراعي في الجزائر.

تمويل القطاع الزراعي في السودان: التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها

د/ مصطفى محمد مسند
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية – الخرطوم - السودان

الملخص:

لقد جاء هذا البحث بعنوان تمويل القطاع الزراعي في السودان: التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها وهو يتكون من ثلاثة محاور بالإضافة للنتائج والتوصيات.

المحور الأول تناول مقومات القطاع الزراعي في السودان، أما المحور الثاني فلقد استعرض دور القطاع المصرفي السوداني في التمويل الزراعي، حيث تم تحليل مجهودات القطاع المصرفي في التمويل الزراعي من حيث السياسات ودورها وحجم التمويل مقارناً بالقطاعات الاخرى. وجاء المحور الثالث موضحاً للتحديات والمخاطر التي تواجه تمويل القطاع المصرفي السوداني للزراعة، وخلص البحث إلى عدد من التوصيات منها ضرورة ابتكار البنك المركزي ووزارة المالية لسياسة تحفز وتشجع المصارف على تمويل القطاع الزراعي، كالإعفاء من ضرائب الأرباح المحققة من تمويله، أهمية انتشار فروع المصارف في الريف وتخصيص نسبة من مواردها للتنمية الريفية، إنشاء مؤسسات تمويل زراعية متطورة وواسعة الانتشار بالولايات تقدم الخدمات المالية بأقل تكلفة ممكنة وتوفير البنى التحتية مثل النقل والمواصلات والكهرباء والمياه بالريف وتطوير الأسواق لربط تلك المناطق بالأسواق الداخلية والخارجية.

أهمية التطوير والتجديد الريفي في تحقيق أهداف التنمية
- نموذج موريتانيا-

د.محمد عبد الرحيم بن حمادي

تحتاج موريتانيا إلى قطاع ريفي متحكم فيه ومستقل، يستطيع أن يكون عصريا بشكل تدريجي، وسيواجه بازدياد التحديات وغيرها كثيرا في السنوات القادمة، الشيء الذي يبرز ضرورة ووجاهة سياسات الإصلاح وتجديدها وضرورة ملاءمتها مع التنمية المستديمة[1].

رغم بعض التطورات المعتبرة، لا يندرج تطور القطاع الريفي دائما ضمن الاستمرارية، ولا بد للمرء اليوم من أن يلاحظ أنه يبقى الكثير من العمل يتعين القيام به، ويواجه القطاع كذلك التغيرات المناخية والجفاف وتدهور الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاجية الزراعية ونقص تثمين تربية الماشية، وبالنسبة لميزانية الوزارة المعنية بالتنمية الريفية تصل نفقات التسيير منها 4.106.581.152 الاستثمار 1.646.000.000 المجموع: 5.752.581.152 من مجموع ميزانية الدولة المقدرة بـ:352 مليار أوقية لعام 2011 (أسعار العملات والوحدات،1 دولار أمريكي = 270 أوقية،1 أوقية = 0,00370 دولار).

تبلغ مساحة موريتانيا 1.030.700 كلم مربع وتمثل كثافة السكان 3 نسمة في الكيلومتر المربع، وتصل نسبة سكان الحضر 62% مقابل 38% من سكان الريف، وتقدر العمالة الكلية في موريتانيا بـ1.328.000 منها 689.000 شخص يعمل في الزراعة أي بنسبة 51.9%، أما نصيب العامل الزراعي في موريتانيا من إنتاجية العمالة فتقدر بـ410 دولار أمريكي.

تمثل نشاطات التنمية الريفية بفرعيها الزراعي والرعي القطاع التقليدي في اقتصاد موريتانيا، وقد تمت تعبئة الكثير من الوسائل خلال السنوات الأخيرة لتحديث هذين النشاطين، لكن التنمية الحيوانية والزراعية ما يزالان بصورة عامة ضعيفي الإنتاجية في موريتانيا.

LE PROGRAMME AGRICOLE DE L ALGERIE

Dr. CHAIB BAGHDAD
Université de Tlemcen

La mise en place de nouveaux mécanismes de gestion, à l'échelle nationale, a bouleversé le monde agricole et rural, du fait que le secteur agricole en Algérie ne parvient pas à suivre le rythme imposé par les autres réformes, et est relégué, encore une fois, à une place peu enviable sur l'échiquier national.

Les phénomènes d'exode rural, de désinvestissements, de détournement du foncier agricole, de baisse des revenus agricoles, de manque d'attractivité, …, ne sont le résultat que des politiques préconisées précédemment (pratiquement depuis l'indépendance) et qui reflètent l'image réel du secteur agricole en Algérie.

On ne peut nier les efforts (parfois considérables) de l'Etat pour pallier aux insuffisances dans ce secteur, et soutenir les agriculteurs dans cette vocation, mais cela demeure (apparemment) loin des réelles attentes, ce qui pousse éventuellement à déceler la (où les) véritable cause de cet état.

Il nous semble que la définition et la mise en place d'une politique agricole, dans le contexte actuel de l'Algérie, ne répond pas aux véritables critères pour entamer une politique digne d'une ligne de conduite libérale.

Force est de constater que la difficulté majeure du secteur agricole provient de la complexité de l'activité agricole, d'un environnement national défavorable, et d'un enchaînement de facteurs et d'éléments beaucoup plus néfastes et contraignants au développement du secteur agricole en Algérie.

Sécurité alimentaire de l'Algérie
Quelle stratégie ?

Dr. Foued CHEHAT
Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie

Le concept de sécurité alimentaire est récent (40 ans) et le droit à la sécurité alimentaire pour une Nation n'a été explicitement reconnu par tous qu'à l'occasion du Sommet Mondial sur l'Alimentation de 1996 à Rome.

Pourtant, l'histoire réelle des Nations prouve que la recherche de la sécurité alimentaire a été un souci constant de tous les peuples qui se sont efforcés en permanence de s'organiser pour pouvoir atteindre cet objectif.

La généralisation de l'usage du concept durant les quatre dernières décennies est liée à la sous-alimentation et la malnutrition de la majorité des populations des pays du Tiers-Monde.

Les problèmes du manque d'eau en Algérie : Une réalité qui fait peur

Pr. Brahim Mouhouche

L'Algérie est classée parmi les pays les plus déficitaires en eau. De part son appartenance à la zone géographique du ''Middle-Est and North Africa (MENA)'' et la quasi-totalité de son territoire (87%) classé en zone désertique, sa pluviométrie moyenne annuelle varie de 1600 mm dans l'extrême nord-est à 12 mm à l'extrême sud-ouest. Néanmoins, la pluviométrie moyenne du territoire, toutes zones confondues n'est que de l'ordre de 89 mm.

De ce fait, l'Algérie est classée parmi les 13 pays africains qui souffrent le plus du manque d'eau.

En effet, avec moins de 500 m3/habitant/an d'eau renouvelable, l'Algérie dispose de moins de 50% du seuil théorique de rareté fixé par la Banque Mondiale à 1000 m^3 par habitant et par an.

Afin d'assurer sa sécurité alimentaire à la fin de la prochaine décennie, il faudra mobiliser entre 15 et 20 milliards de m3/an, tout en sachant que les potentialités du pays ne sont que de 17 milliards de m3/an et que la mobilisation actuelle n'est que de 5 à 6 milliards de m3/an.

Conscients de l'importance du facteur eau pour une meilleure stabilité politique du pays et pour tout développement économique et social, et dans un soucis d'une meilleure maîtrise des différents aspects du manque d'eau, en général et dans le secteur de l'agriculture en particulier qui consomme environ 70% des eaux mobilisées annuellement, nous essayons de mettre un peu de lumière sur les différents aspects du Programme d'actions pour une gestion économique et durable de l'eau, en général et celle destinée à l'agriculture, en particulier.

Mots clés : Programme d'actions, ressources hydriques, eau d'irrigation, eau virtuelle, Algérie.

La politique alimentaire en Algérie : De l'autosuffisance à la sécurité alimentaire

Lebeche rabih, CNES

Directeur des statistiques de la modélisation et de la synthèse

Les politiques agricoles (1970) mises en oeuvre n'ont pas assuré à la population une disponibillité alimentaire stable. Les réformes économiques (1988) ont conduit à la libéralisation des circuits d'approvisionnement et de distribution des produits alimentaires. Un soutien ciblé aux revenus a remplacé la subvention alimentaire généralisée. Pour le pain et le lait, le plafonnement des marges a maintenu les prix à des niveaux relativement bas. En revanche, malgré l'augmentation de la production agricole la facture alimentaire a atteint 4,8 milliards dollars en 2007.

La situation alimentaire post réformes n'a pas fait l'objet d'évaluation, mais les améliorations qualitatives enregistrées par la ration alimentaire risquent d'être compromises. En effet, les réformes économiques et le désengagement du soutien alimentaire généralisé ont, selon l'enquête consommation 1995, atténué le pouvoir d'achat et les ménages semblent concentrer leur consommation sur les produits à faible valeur marchande entraînant un déséquilibre de la ration alimentaire. En plus, les revenus distribués seraient insuffisants pour l'accés à une alimentation appropriée, saine et équilibrée.

Sachant que «La sécurité alimentaire est assurée quand toutes les personnes, en tout temps, ont économiquement, socialement et physiquement accès à une alimentation

suffisante, sûre et nutritive qui satisfait leurs besoins nutritionnels et leurs préférences alimentaires pour leur permettre de mener une vie active et saine. ». Sommet mondial de l'alimentation de 1996.

Au confluent de la chaine agroalimentaire et de la politique des revenus, la politique alimentaire du pays est liée également à l'état sanitaire de la population et à la situation économique du pays. Sa présentation passe par un regard retrospectif sur ses fondements, son évolution, les disparités alimentaires et les tendances actuelles.

Algérie : bilan de politique de développement agricole et rurale.

Pr. Slimane BEDRANI, Dr. Amel BOUZID

La stratégie de développement mise en œuvre au lendemain de l'indépendance fixait des rôles précis à l'agriculture et à l'industrie. Dans un premier temps, le rôle de l'agriculture est d'occuper la main-d'œuvre excédentaire dans l'économie tout en augmentation ses productions pour fournir aux travailleurs des industries naissantes de la nourriture à bas prix afin de favoriser l'accumulation du capital. Dans une seconde étape, avec le développement industriel qui s'approfondit, l'agriculture perd son premier rôle (occupation de la main-d'œuvre excédentaire – qui aura été absorbée par l'industrialisation) mais conserve le rôle de fournir les biens salaires alimentaires à bas prix tout en participant au développement industriel d'une part en approvisionnant les IAA, d'autre part en étant un débouché pour les produits industriels (biens et services destinés à l'accroissement de la productivité agricole). Après plus d'un demi-siècle d'indépendance, cette stratégie s'est-elle réalisée ? Si non, pourquoi ? C'est l'objet de ce papier que de tenter de répondre à ces deux questions.